

قضية اليوم

النسبية تواجه هازق، البطاقة المغنطة



ستكون مراكز الاقتراع متصلة بشبكة إلكترونية، للفرز، ولنمّن الناخب من الاقتراع أكثر من مرة (هيلم الموسوي)

حسن عليق

رسمياً، صار للبنانيين قانون انتخابي جديد، بصورة لم يعهدها من قبل. النسبية باتت أمراً واقعاً. وصدور القانون يوم الجمعة المقبل عن مجلس النواب لن يكون سوى تحصيل حاصل. والجلسة التشريعية ستتم بهدوء، باستثناء بعض الاعتراضات، أبرزها سيكون من نصيب رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، الذي سيستغل الفرصة للتصويب على خصومه، وعلى رأسهم التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. سيسعى الجميل إلى القول إنه أكثر السياسيين شبهاً بـ«المجتمع المدني»، وإلى تصوير نفسه «خارج الطبقة السياسية». قبل الوصول إلى مجلس النواب،

سيكون على «الداخلية» إيجاد آلية لطبع أكثر من مليوني بطاقة، في غضون أقل من 11 شهراً

من يضمن عدم اختراق قرصان ما آلية الفرز الإلكتروني للتلاعب بالنتائج؟

سقطت غالبية «الإصلاحات» التي نودي بها إلى جانب النسبية. لا خفض سن الاقتراع أقر، ولا «الكوتا النسائية». وفي الحالتين، لم تشهد البلاد تظاهرة واحدة «تخفيف» القوى التي طبخت قانون الانتخاب. لا تحركات نسائية أو شبابية كبرى هدرت في الشوارع مطالبة بالكوتا، وبإصلاحات جدية. التحركات كانت محدودة، كما بعض الجهات كانت تنتظر من «النظام الحاكم» منحها «إصلاحات» تؤثر جدياً على صلب النظام، جاناً، وبلا أي جهد. ثمة حقيقة أثبتت مرة جديدة، هي أن القوى التي تزعم تمثيل «الأكثرية الصامتة» عاجزة عن «تحريك الجماهير» للضغط باتجاه إقرار إصلاحات جدية. كانت معركة القانون نقاشاً بين نخبة، على تحسين النظام الانتخابي لا أكثر. القوى الأخرى غابت تماماً. بعضها شارك في النقاش، فبدا جزءاً من هامش النخبة. أما «المثمن الشعبي» الضاغ، فلم يظهر أبداً. في النهاية، أنتجت الطبقة

السياسية قانوناً أفضل من صورتها. هو أفضل ما يمكنها إنتاجه. ولولا التشوهات التي أدخلت على القانون، لأمكن القول إنه أفضل من الممكن. أبرز تلك التشوهات في دائرة «صيدا». فهذه الدائرة تضم قضاءين غير متصلين جغرافياً، إذ تفصل بينهما قرى قضاء الزهراني، الذي يُسمى أيضاً «قضاء قرى صيدا». ورغم ذلك، وُضع الزهراني مع صور، وصيدا مع جزين. حتى غازي كنعان، في عزه، لم يجرؤ على فعل ذلك. ففي قانون الانتخابات عام 2000، وضع بشري مع الضنية وعكار. ورغم التباعد بين الأفضية الثلاثة، فإنها على الأقل متصلة جغرافياً، على الخريطة. تشوّه آخر يتصل بدائرة «صيدا - جزين»، يكمن في أنها تضم 5 مقاعد فقط.

وفي العادة، إذا أردنا التحدث عن عدالة انتخابية، يجب اعتماد معيار «شبه علمي»، ينص على ألا يفوق عدد المقاعد في أكبر الدوائر ضعفي عدد المقاعد في الدائرة الأصغر. وفي حالة القانون الراهن، كان يجب ألا يتجاوز عدد المقاعد في أكبر الدوائر عتبة الـ10 مقاعد (أكبر الدوائر حالياً هي دائرة الشوف. وفيه، وتضم 13 مقعداً)، أو ألا يقل عدد المقاعد في أصغر الدوائر عن 6 مقاعد. فضلاً عما تقدّم، ثمة ثغرة كبيرة تعترى إمكانية تطبيق القانون، هي البطاقة المغنطة. وهذه الثغرة لم تجد بعد من يجزم بإمكان تجاوزها. طابخو القانون اتفقوا على أن يعرّف الناخب عن نفسه، ببطاقة خاصة، ممغنطة، تتضمن معلومات شخصية عنه. وهذه

البطاقة ستحل، في مركز الاقتراع، محل بطاقة الهوية وجواز السفر. وسيكون على وزارة الداخلية إيجاد آلية لطبع أكثر من مليوني بطاقة، في غضون أقل من 11 شهراً تفصل عن موعد الانتخابات. ورغم صعوبة تحقيق هذا الهدف، فإن «الداخلية» تجزم بقدرتها على فعل ذلك. لكن، ما الهدف من هذه البطاقة؟ الجواب هو تمكين الناخب من الاقتراع، لمرشحي دائرته، من حيث يسكن (وهذا هدف «ثوري» إلى حد ما، بالمقاييس اللبنانية). ولا ضرورة معها إلى الانتقال إلى الدائرة التي ينتمي إليها الناخب لممارسة الحق بالاقتراع. ففي كل قلم اقتراع، سيكون أمام رئيس القلم جهاز موصول بكومبيوتر. وفور تمرير البطاقة المغنطة على الجهاز، ستظهر معلومات

عن الناخب: هويته ومكان قيده. سيده رئيس القلم إلى الصندوق المخصص لدائرته (وهذا يفترض وجود 15 صندوقاً داخل كل قلم اقتراع). وثمة احتمال آخر أن يكون الصندوق موحداً، لأن الفرز سيكون إلكترونياً. ما يعني أن كل قلم اقتراع سيكون مجهزاً بألة لقراءة أوراق الانتخاب. وهذه الآلة موصولة بكومبيوتر، موصول بدوره بشبكة كبرى، تصل كل مراكز الاقتراع بمركز إلكتروني ضخم، سيمكن من تسجيل اسم كل ناخب (لمنعه بفرز الأصوات. ما يجري الحديث عنه هو نظام ينتمي إلى عصر أحدث التقنيات في العالم، لكن في بلد بنيتة التحتية ونظمه تكاد تنتهي إلى عصور ما قبل الثورة الصناعية.

أسئلة عديدة تطرح هنا: هل فعلاً أن الدولة اللبنانية قادرة على تحقيق ذلك؟ وما الذي يضمن عدم تدخل قرصان ما، للتلاعب بالنتائج التي ستفرز إلكترونياً (مجدداً، ينبغي التذكير بأننا في لبنان)؟ ولماذا إلزام المواطنين بالحصول على بطاقة ممغنطة خاصة بالانتخاب؟ لماذا لا يُنشأ نظام إلكتروني قادر على قراءة بطاقة الهوية وجواز السفر، بصورة إلكترونية، بدل إتاحة المواطنين الاقتراع بهما، بل إلزام الناخبين باستصدار بطاقة خاصة للانتخابات؟ صحيح أن البطاقة معتمدة في العديد من دول العالم، لكن في بعض تلك الدول، يمكن المواطن أن يستخدم بطاقة هويته بدلاً منها. وفي بعض الدول، كالولايات المتحدة، لا يحتاج الناخب إلى أي بطاقة تعريف (في ثلاث الولايات على الأقل). حتى في بعض الولايات التي تطلب من الناخب أن يعرّف عن نفسه، بمقدوره أن يوقع ورقة بأنه فعلاً الشخص عينه الذي يزعمه، على أن يتقدم في غضون

اللائحة المفضلة واللائحة المفتوحة

في النسبية، لا يعني تعبير «اللائحة المفتوحة» أن في مقدور الناخب «التشطيب» أو زيادة أسماء عليها. وتعبر «اللائحة المغلقة» لا يعني العكس. في الحالتين، لا يمكن الناخب اللبناني ممارسة «غريزة التشطيب». اللائحة المغلقة تعني أن اللائحة تكون مرتبة سلفاً، بما يمنح أفضلية الفوز للمرشحين المدرجة أسماؤهم أعلى اللائحة. مثلاً، إذا تنافست في بعلبك. الهرمل لائحتان: لائحة حزب الله ولائحة تيار المستقبل. القوات، وإذا حصلت الأولى على 70 في المئة من الأصوات، فإنها تحصل على 70 في المئة من المقاعد العشرة. وتلقائياً، يفوز أول سبعة مدرجين على اللائحة. لائحة المستقبل حصلت على 30 في المئة من الأصوات، فإنها تالياً ستحصل على 30 في المئة من المقاعد، أي 3 مقاعد. يفوز تلقائياً أول 3 مرشحين في اللائحة. لكن اعتماد اللوائح المغلقة مستحيل في لبنان،

بسبب التوزيع الطائفي والمذهبي للمرشحين. فمثلاً، إذا رتب حزب الله مرشحيه في اللائحة المغلقة في بعلبك الهرمل وفق الآتي:

1. سني
2. ماروني
3. سني
4. كاثوليكي
5. شيعي
6. شيعي
7. شيعي
8. شيعي
9. شيعي
10. شيعي

وإذا استخدم تيار المستقبل الترتيب نفسه للائحته،

عندها، سيفوز أول 7 مرشحين على لائحة حزب الله، وهم سنيان وماروني وكاثوليكي و3 شيعية، وسيفوز من لائحة تيار المستقبل سنيان وماروني. ما يعني أن الفوز سيكون من نصيب 4 نواب سنة، ومارونيين، وكاثوليك، و3 شيعية. وهذه النتيجة مستحيلة، لأن القانون يوزع النواب في هذه الدائرة وفق التوزيع المذهبي الآتي: 6 شيعية، سنيان، ماروني، كاثوليكي.

ولتفادي هذه الفرضية المستحيلة التطبيق، لا بد في لبنان من استخدام اللائحة المفتوحة. أي اللائحة التي لا يستطيع الناخب إضافة اسم أو شطب اسم منها، لكنه يمنح «صوتا تفضيلاً» إلى مرشح واحد فيها، والصوت التفضيلي يعني أن يضع الناخب علامة قرب اسم المرشح وصورته، لمنحه أفضلية للفوز على زملائه المرشحين على اللائحة نفسها.